DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

موقف الأردبيلي من آراء العلماء النحوية في كتابه زبدة البيان

أ. د. كاظم داخل جبير*

الباحثة صفاء جبار كصير

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/6/2

تاريخ التعديل : 2021/6/23

قبـول النشـر: 2021/10/5

متوفر على النت: 2021/11/20

الكلمات المفتاحية :

الأردبيلي ، زبدة البيان

آراء العلماء،

آيات الأحكام

الملخص

تضمن هذا البحث أهم الآراء النحوية الخلافية لبعض المفسرين والنحاة في إعرابهم آيات الأحكام , و دراسة مدى تأثير تعدد الآراء النحوية على المعنى وبالتالي على الحكم الفقهي ,إذ إن اختلاف الحكم النحوي يُغير من المعنى, و قد عُني هذا البحث ببيان موقف الأردبيلي(ت 993 ه) من تلك الآراء بين الرد على بعضها ورفض توجيههم النحوي , وترجيح رأي الآخر و الأخذ بتأويلاته, إضافة إلى تضعيف بعض الآراء..

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمـة:

الحمد الله رب العالمين, والصلاة والسلام على رسوله محمد سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين أما بعد:

جاء الإعراب لبيين الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب, وعلى ضوء هذه الوظيفة يُفهم المعنى المراد , فإن اختلف الإعراب اختلف المعنى وظهرت معانٍ أُخر, ومن ذلك الاختلاف في إعراب آيات الأحكام في القرآن الكريم, و قد تناول هذا البحث آراء المفسرين والنحاة في إعرابهم آيات الأحكام ، وما ترتب على اختلافهم فيه , وموقف الأردبيلي إزاء ذلك الخلاف ما بين قبول ورفض و تضعيف , وقد اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر النحوية، وكتب التفسير المهمة لعرض القضايا النحوية ومناقشتها , ومن الله التوفيق.

موقف الأردبيلي من آراء العلماء في إعرابهم آيات الأحكام :

اختلفت آراء مفسري آيات الأحكام، وتوجيهاتهم النحوية, وكان لهذا الاختلاف الأثر الواضح في التفسير؛ لارتباط التفسير بعلم النحو ارتباطاً وثيقاً, فعلم النحو من أهم الأدوات التي توظف لتفسير القرآن الكريم, لذا حرص الأردبيلي في منهجه على إيراد آراء العلماء النحوية، وتأويلاتهم ليعضد بها تفسيراته، و تباين موقفه إزاء تلك الآراء ما بين ترجيح وتضعيف و رد , وهذا من الأمور التي تحتاج إلى ثقافة وإطلاع واسع وتمكّن عالٍ وعلمية, و بها تُكتشف شخصية العالم المجتهد و الباحث, ويصل إلى النتائج المطلوبة.

*الناشر الرئيسي : E-mail : Khademdakl23@gmail.com

ومن ذلك رده على قول القاضي البيضاوي(ت685هـ) في تضعيف مجيء اللام مزيدة في قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ [1]،إذ جاء في اللام هنا قولان, الأول إن هذه اللام مزيدة وما بعدها (أن) مضمرة, وهذا خارج ما قاله نحويو البصرة والكوفة, إذ لا إضمار لـ (أن) بعد اللام المزيدة عندهم, هذا القول ذهب إليه مفسرون منهم أبو حيان الأندلسي (ت745هـ), و السمين الحلبي النحوي (ت756هـ), وهذا الرأي سبقهم إليه الزمخشري (ت538)[2], وتبعهم الأردبيلي وسيُبين ذلك. أما القول الثاني أن هذه اللام للعلة لا زائدة, و ممن ذهب إلى هذا القول أبو البقاء العكبري (ت616هـ),والقاضي البيضاوي (ت685هـ), و علتهم في ذلك بعد اللام المزيدة لا تُقدر (أن)[3].

يقول القاضي: ((فمفعول (يريد) في الموضعين محذوف واللام للعلة. وقيل مزيدة والمعنى: ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج حتى لا يرخص لكم في التيمم، ولكن يريد أن يطهركم وهو ضعيف، لأن أن لا تقدر بعد المزيدة))[4].يلاحظ في نص البيضاوي أنه ذكر توجيهين ضعّف أحدهما وهو أن تكون اللام زائدة و إن الفعل المضارع (يجعل) و (يطهركم) هما المفعولان للفعل يريد) بعد تقدير (أن) قبلهما في حين ردَّ الأردبيلي على هذا التضعيف وذهب إلى إن هذا التوجيه ليس فيه قصور و ضعف وذلك بقوله: ((وقيل زائدة وليجعل وليطهركم مفعول، والتقدير لأن يجعل عليكم، و لأن يطهركم وليس فيه قصور وضعف))[5]، ويستدل على صحة قوله هذا بنص للرضيَّ الاستراباذي (ت686هـ)، يقول: ((لأنَّ الشيخ المحقق الرضيَّ قُدِّس سرُّه قال في شرح الكافية: وكذا اللام زائدة في لا أبا لك عند سيبويه، وكذا اللام المقدَّر بعدها أن بعد فعل الأمر و الإرادة كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[6]))[7].ولم يكتفِ بذلك بل نقل نصاً للقاضي البيضاوي نفسه في مجيء (أن) مقدَّرة بعد اللام المزيدة، يقول الأردبيلي: ((على أنّه قال البيضاوي أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾[8] أنَّ يُبيّن مفعول يُريد، واللّام مزيدة لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة، وهل هذا إلا تناقض))[9]. وبهذا النص لم يدعم الأردبيلي صحة قوله حول مجيء اللام مزيدة في آية التطهير فحسب, بل كشف تناقضاً بآراء البيضاوي في كتابه أنوار التنزيل وأسرار التأويل , إضافةً إلى احتجاجه بقول عالم نحوي وهو الرضي المعروف بقوة آرائه النحوية ليرد به على مفسر وهو البيضاوي، وهذا يدل على قوة حجته وسعة معرفته واطلاعه الواسع.

ويمكن أن نذهب إلى مسألة أخرى تأتي في ضمن ما نحن في سبيله وهي الوجه الإعرابي لـ(ومن ذُريّتي) الذي ذهب إليه كل من الزمخشري، والقاضي البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ١٢٤ ﴾[10] إنه عطف على الكاف في جاعلك كأنه وجاعل بعض ذُريّتي كما في جواب سأكرمك فتقول و زيداً[11]، في حين ذهب آخرون إلى أن العطف هنا على محذوف , إذ جاء في مجمع البيان للطبرسي (ت548هـ) ((ومن ذريتي تتعلق بمحذوف تقديره واجعل من ذُريتي))[12].وفي البحر المحيط لأبي حيان يقول: ((ولا يصح العطف على الكاف ,لأنها مجرورة فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار ولم يعد, ولأن من لا يمكن تقدير الجار مضافاً إليها ,لأنها حرف فتقديرها بأنها مرادفة لبعض حتى تقدر عاجلاً مضافاً إليها لا يصح, و لا يصح أن تكون تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف, لأنه نصب فيجعل من في موضع نصب, لأن هذا ليس مما يُعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه لفوات المحرز, وليس نظير سأكرمك فتقول: وزيداً, لأن الكاف هنا في موضع نصب ,و الذي يقتضيه المعنى أن يكون من ذريتي متعلقاً بمحذوف التقدير: واجعل من ذريتي إماماً, لأن إبراهيم فهم من قوله(إني جاعلك للناس إماماً)الاختصاص فسأل الله تعالى أن يجعل من ذريته إماماً))[13], ولأجل المعنى ذهب الأردبيلي مع هذا الرأي ليرد على قول الزمخشري والبيضاوي بقوله:((وأمّا عطفه على الكاف في (جاعلك) كما قاله صاحب الكشاف والقاضي البيضاوي فممّا لا اعرف له وجه صحة ؛ لأنّه حينئذ يصير بعض الذرية مفعولاً للجعل الذي أخبر الله تعالى بفعله، فيكون من تتمة قوله، فيلزم أن يكون ذلك البعض أيضاً إماماً مخبراً

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

يجعله كذلك مع أنه من كلام إبراهيم وسؤاله الإمامة فكأنَّ مقصودهما أنه يسأل الله تعالى أن يجعل البعض أيضاً مفعول الجعل مثله، كما قلناه ، والعبارة وقعت قاصرة عنه، مفيدة لغيره كما ترى))[14].وهو بذلك يضعف رأيهما صراحةً لعدم إفادة العطف هذا في المعنى المُراد من النص، ويذهب مع جمهور النحويين الآخرين في أن العطف هنا على محذوف يُقدَّر.

و في إعراب (نصفه) في قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ ﴾[15] ,عدة أوجه منها :

_ إن (نصفه) بدل من الليل وهو بدل بعض من كل, و تكون (إلا قليلاً) استثناء من نصفه, وضمير (منه) و (عليه) عائد إلى نصفه. والمعنى تخيير بين القيام أقل من نصف الليل, وبين أن يختار بين النقصان من النصف وبين الزيادة عليه. هذا ما ذهب إليه الزجاج ت(311هـ) و الزمخشري [16].

_إن (نصفه) بدل من (قليلاً),ويكون التخيير بين ثلاثٍ ,بين قيام النصف بالتمام, وبين قيام ما ينقص عنه, وبين قيام ما يزيد عليه. ذكره كل من الزمخشري و العكبري [17].

_ (نصفه) بدل من الليل ,إلا إن ضمير(منه) و(عليه) عائد على أقل النصف , قاله الزمخشري أيضاً[18].

_ إن (نصفه) بدل من (قليلاً) , إلا إن القليل الثاني يكون بمعنى الربع, فيكون المعنى أنقص منه قليلاً نصفه, أو زد عليه قليلاً نصفه, ويجوز أن تكون الزيادة تتمة الثلث, فيكون تخيير بين النصف والثلث والربع, ذكره الزمخشري[19].

_ ما قاله الأخفش (ت215هـ): ((إنّما المعنى أو نصفه أو زد عليه؛ لأنَّ ما يكون في معنى تكلم به العرب بغير (أو) تقولك (اعطه درهماً درهمين ثلاثةً) تريد: أو درهمين أو ثلاثة[20].

أما ما يراه الأردبيلي في إعراب (نصفه) أنه بدل عن (قليلاً)، وأن الضمير في (منه) و(عليه) يعود إلى النصف أو قليلاً, ويعضد رأيه هذا بما نُقل في مجمع البيان عن الإمام الصادق(عليه السلام), إذ يقول: ((فمعناه قم واشتغل بالصلاة نصف الليل, أو أقل منه أو أزيد منه, وإلى هذا أشار الصادق _عليه السلام_ على ما نُقل في مجمع البيان قال: (القليل النصف, أو أنقص من القليل, أو زد على القليل قليلاً)))[21]. وإعرابه هذا أحد أوجه إعراب (نصفه) التي ذهب إليها كل من الزمخشري و العكبري, إذ جاء في الكشاف: ((و إن شئت جعلت نصفه بدلاً من قليلاً وكان تخييراً بين ثلاث, بين قيام النصف بتمامه, وبين قيام الناقص منه, وبين قيام الزائد عليه, وإنما وصف النصف بالقلة بالنسبة إلى الكل))[22].وفي التبيان للعكبري: ((والثاني [يعني به الوجه الثاني] هو بدل من (قليلاً), وهو أشبه بظاهر الآية, لأنه قال تعالى (أو أنقص منه أو زد عليه) والهاء فيهما للنصف))[23].

واستبعد الأردبيلي الوجه الإعرابي الآخر القائل بجواز أن يكون (نصفه) بدلاً عن الليل, يقول: ((ويبعد كون نصفه بدلاً من الليل، لتوسط الاستثناء بين البدل والمبدل منه، مع الالتباس بل الظاهر خلافه، ولزوم لغوية أو أنقص منه، لأنّه بعينه معنى قوله قم نصف الليل إلا قليلاً، فيحتاج إلى العذر بأنّه قيل أو أنقص لمناسبة أو زد كما قال في مجمع البيان))[24].ويُكمل كلامه ليعارض ويستبعد ما ذهب إليه كل من الزمخشري والقاضي، والسيوري (ت826هـ) صاحب كنز العرفان، يقول: ((أو أنّه قد يحسن الترديد بين الشيء على البتِّ بينه وبين غيره على التخيير كما فعله صاحب الكشاف والقاضي وصاحب كنز العرفان وكلاهما تكلّف بعيد عن فصاحة كلام الله تعالى، خصوصاً الثاني لأنَّ مرجعه إلى التخيير بينهما))[25].وبتعقيبه هذا نجده يوافق أبا حيان الأندلسي في تعقيبه على هذه المسألة إذ يقول: ((فيصير المعنى ,قم نصف الليل إلا قليلاً, أو أنقص من نصف الليل قليلاً, أو زد على نصف الليل, فيكون قوله (أو أنقص)من نصف الليل(قليلاً) تكراراً لقول (إلا قليلاً) من نصف الليل , وذلك تركيب غير فصيح ينزه القرآن عنه))[26]. و على ضوء مناقشة الآراء والرد عليها من قبل الأردبيلي أجده قد عُني بالوقوف على إعراب التراكيب وتمييز ما هو فصيح من عدمه, و أخذ ما هو بعيد عن التكلف, مجتنباً التكرار مما يدل على تمكنه نحوياً وبلاغياً.

ضعَّف الأردبيلي ما جاء في مجمع البيان عن باء (بإلحاد) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾[27] ،حيث قال صاحب المجمع: ((الباء في بإلحاد زائدة تقديره ومن يرد فيه إلحاداً والباء في بظلم للتعدية))[28]. يقول الأردبيلي في هذا: ((وهو محل التأمل إذ بعد صحة كون الباء زائدة لم يظهر كونها للتعدية في بظلم، بل جعلها للملابسة والحال كما قلناه أولى، أي من يرد عدولاً عن القصد حال كونه ملتبساً بالظلم))[29]. وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه الزمخشري في الكشاف من أن(((بإلحاد بظلم) حالان مترادفتان, ومفعول يرد متروك ليتناول كل متناول كأنه قال :ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً (نذقه من عذاب أليم) يعني : أنّ الواجب على من كان فيه أن يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يهمّ به ويقصده))[30],ولهذا المعنى ذهب الأردبيلي إلى أن (إلحاد) و(ظلم) كلاهما حال عن فاعل (يرد) والباء فيهما للملابسة لا زائدة, أي حال أن يكون ملابساً بإلحاد, وأيضاً ملابساً بظلم.

وينقل عن صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾ ﴾[31],ذهب الزمخشري في دلالة (ثمّ) هنا إلى التفاوت بين المرتبتين, إذ يقول : ((فإنْ قلتَ: فكيف موقع ثمّ؟ قلتُ: نحو موقعها في قولك: أحسن إلى الناس, ثم لا تحسن إلى غير كريم, تأتي ب(ثم) لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره وبعد ما بينهما, فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قال ((ثم أفيضوا))التفاوت ما بين الإفاضتين وأنّ أحداهما صواب, والثانية خطأ))[32],أيّ ثم لتكن إفاضة قريش من عرفات كسائر الناس لا من المزدلفة فقط إذ كانوا يترفعون عن الوقوف بعرفة. يعلق الأردبيلي على ذلك بقوله: ((ولا يخفى أنَّ الأمر بالإفاضة من عرفات بثمَّ بعد ذكرها اوّلاً ممّا لا يناسب، فأنَّ المعطوف ليس بحرام بل ما يفعلون فليس التفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه بل بين فعلهم ومما أُمروا به، وليس ذلك مفاد ثمَّ ، و إنّه ليس مثل أحسن إلى الناس ثمَّ لا تحسن إلى غير كريم، وهو ظاهر))[33] ,فما دلالة (ثمّ) هنا عنده؟ يوضح ذلك بقوله: ((وقيل: أي ثمّ أفيضوا من المزدلفة إلى منى ويكون الأمر لكل الناس, ...وهذا هو المناسب لمعنى (ثمّ) وسوق الآية, حيث قال: فإذا أفضتم من عرفات إلى المشعر فكونوا بالمشعر ثم أفيضوا منه إلى منى, ففهم وقوفان ونزول منى, ونقله في مجمع البيان عن أبي عبد الله عليه السلام))[34]. فلم يرَ الأردبيلي أن دلالة التفاوت لـ(ثمّ) هنا تلائم السياق، بل المعنى الملائم لهذا المقام ثمّ أفيضوا من المزدلفة إلى منى ويكون الأمر لكل الناس، وبذلك تكون هناك إفاضتين, ويعضد رأيه هذا بما نُقل في مجمع البيان عن أبي عبد الله(عليه السلام) [35].

ويرد على قول القاضي في سبب تذكير الفعل (كُتِب) في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[36] وقوع الفصل بينه وبين الوصية، إذ جاء في أنوار التنزيل : ((وتذكير فعلها للفصل, أو على تأويل أن يوصي, أو الإيصاء ولذلك ذكر الراجع في قوله ((فمن بدله))))[37],وهذا ما ذهب إليه أغلب المفسرين[38],إلا أن الأردبيلي استبعد أن يكون تذكير (كتب) لأجل الفصل، يقول: ((والتذكير لأنه بتأويل أن توصوا أو الإيصاء أو أنه مصدر, ولهذا ذكر الضمير في قوله (فمن بدله) و(يبدلونه),أو لكون التأنيث غير حقيقي .وأما ما قاله القاضي من أن سبب تذكير الفعل يعني (كتب) وقوع الفصل بينه وبين الوصية, فقد علمت أنّه ممّا لا يحتاج إليه، على أنّه يوهم أنّه لو لم يكن الفصل لم يصحّ التذكير مع أنه يصحُ كما مرَّ))[39], وهو بذلك يرى أن الفصل لم يكن سبباً للتذكير كما قيل؛ لأن

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

التذكير عنده واقع مع الفصل أو بدونه, فلم يوافق المفسرين هنا بكل ما قالوه وابتعد عمّا يقع فيه الوهم بحسب ما يراه.

و في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَا ﴾[40], في استثناء (إلا أن تكون تجارةً) قولان:

الأول ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري، وهو أنه استثناء متصل والجملة في موضع نصب[41].

الثاني ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب (ت437ه) وهو أن الجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ,استثناء من الكتابة , و وافقه بذلك السمين الحلبي النحوي[42].

يرى البيضاوي أيضاً أن الاستثناء هنا ((استثناء من الأمر بالكتابة))[43], أما الأردبيلي فقد ضعّف هذا القول وذهب إلى رأي آخر, إذ قال: ((والاستثناء من التداين والتعامل أو الدين, وفي القاضي أنه استثناء عن الأمر بالكتابة, وليس بجيد وهو ظاهر))[44], وقوله هذا يوافق ما قاله أبو البقاء العكبري من أن ((الجملة المستثناة في موضع نصب لأنه استثناء من الجنس, لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة, واستثنى منه التجارة الحاضرة, والتقدير إلا في حال حضور التجارة))[45]. فيرى الأردبيلي أن الاستثناء هنا متصل راجع إلى قوله تعالى ((إذا تداينتم بدين إلى اجل مسمى فاكتبوه)), في حين ما ذهب إليه البيضاوي استثناء منقطع, استثناء عن الكتابة وهذا ما لم يرتضيه الأردبيلي، وعبر عنه بصريح العبارة بأنه ليس بجيد, ولعل هذا ما يدل على تمكنه النحوي، ليجعله يضعف أحد الأوجه التي ذهب إليها نحويون ومفسرون في هذا الموضع.

في قوله تعالى: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ ﴾[46], قال البيضاوي في إعراب (من أوسط) : ((محله النصب لأنه صفة مفعول محذوف تقديره: أن تطعموا عشرة مساكين طعاماً من أوسط ما تطعمون, أو الرفع على البدل من إطعام))[47], يرد الأردبيلي على الوجه الإعرابي الثاني بعد أن نقله عن القاضي ليقول: ((وأظن جواز تعلقه بإطعام ,ومعنى البدلية غير ظاهر, والتقدير موجب للتكرار, وأيضاً إن سلّم مانع تعلقه عن بالإطعام المذكور, فلا مانع من كونه صفة له فلا يحتاج إلى تقديره, بل لا مانع من الحالية أيضاً))[48]. ويكمل ضمن إعرابه لـ (أو كسوتهم) بعد أن عطفها على إطعام يقول: ((وما عرفت معنى البدل هنا))[49],رداً على قول القاضي: (((أو كسوتهم) عطف على إطعام, أو من أوسط أن جُعل بدلاً))[50]، فاستبعد الأردبيلي أن يكون البدل وجهاً إعرابياً لمحل (من أوسط),وقال بجواز تعلقه بإطعام (خبر كفارته),ولم يذهب مع آراء المفسرين القائلين بتقدير مفعول محذوف تقديره (أن تطعموا عشرة مساكين طعاماً من أوسط ما تطعمون)[51],فلا حاجة للتقدير عنده، وهذا يدل على أن الأردبيلي ابتعد عن التأويل والتقدير مهتماً بالمعنى من دون أن يضطر لموافقة غيره مجتهداً في ذلك, كما أن أخذه لرأي يخرج عمّا ذهبت إليه مذاهب النحو البصرية والكوفية يدل على تمكنه النحوي لأخذ النص وتوجيهه بحسب ما يقتضي المعنى, فلم تقيده القاعدة النحوية في ذلك.

وفي إعراب (شهر) في قوله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ ﴾[52], أوجه ذكرها البيضاوي في تفسيره يقول: ((مبتدأ خبره ما بعده, أو خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلكم شهر رمضان, أو بدل من الصيام على حذف المضاف أي كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان))[53]. نقل الأردبيلي تلك الأوجه أيضاً إلا إنه وقف عند البدل, فلم يرتضِه ورأى أنه بعيد, يقول : ((وكونه بدلاً عن الصيام كما قيل في تفسير البيضاوي بعيد لحذف المضاف ووجود الفصل الكثير, ولزوم كونه مكتوباً على الذين من قبلنا أيضاً وهو غير معلوم))[54], و وجه البدل هنا للكسائي (ت189ه) كما ذُكر في كتب التفسير, إذ قال أبو حيان الأندلسي: ((أن يكون بدلاً من قوله الصيام أي كتب عليكم شهر رمضان قاله

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

الكسائي و فيه بُعد لوجهين أحدهما كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه...))[55], فالأردبيلي هنا لم يوافق ما ذهب إليه كبار النحويين وهو الكسائي ويذهب مع أبي حيان الاندلسي.

اختلف الفقهاء في معنى (إلى) في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾[56], وجاء الخلاف الفقهي نتيجة اختلاف النحويين في معنى(إلى), فمنهم من ذهب إلى أنها لانتهاء الغاية ولا يدخل ما قبلها في ما بعدها إلا عند وجود قرينة[57].

وذهب بعضهم إلى القول إن ما بعد (إلى) ظاهره الدخول فيما قبلها , وقيل الظاهر الدخول إذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو: أكلت السمكة حتى رأسها[58].

وذهب الكوفيون و جماعة من البصريين إلى القول إنها تأتي بمعنى (مع), وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[59],فهي عندهم للمعية لا الغاية والحد[60].

وعلى أثر اختلاف النحويين ظهر الخلاف الفقهي في هذه الآية حول دخول المرافق في الغسل من عدمه, فذهب أكثر الفقهاء إلى جعل (إلى) هنا بمعنى (مع) ويوجبون غسل المرفق, منهم مالك بن أنس(ت179هـ),الشافعي (ت204هـ),و الطوسي (ت460هـ), ودليلهم مما جاء في القرآن (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾[61],أي مع أموالكم[62].

جعل الزمخشري معنى (إلى) الغاية مطلقاً, و أما دخول ما بعدها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل, و (إلى المرافق) و (إلى الكعبين) لا دليل فيهما على الخروج أو الدخول عنده وما ذهب إليه العلماء كان احتياطاً[63].وذهب البيضاوي إلى إدخال المرفق احتياطاً, ليأتي رد الأردبيلي عليه ليقول: ((ولا يبعد وجوب غسل المرفق وإن كان غاية وخارجاً من باب المقدّمة لأنّه مفصل وحدّ مشترك, كما ثبت في الأصول, فقول القاضي البيضاوي: وجب غسلها احتياطاً غير مناسب))[64]. يوجب الأردبيلي غسل المرفق بعد أن جعل (إلى) بمعنى انتهاء غاية ويعضد رأيه هذا بما ثبت في الأصول و أجمع عليه الفقهاء ,وهنا يظهر أثر فكره الأصولي في بحثه النحوي.

اختلف العلماء في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[65], فمنهم من ذهب إلى أن (الشهر) منصوب على الظرف, لا مفعول به, والمعنى من كان شاهداً حاضراً في الشهر فليصم, وإلى هذا ذهب أكثر المعربين للقرآن الكريم منهم النحاس (ت338هـ), مكي بن أبي طالب, والزمخشري [66].

وذهب آخرون إلى القول بإن (شهر) مفعول بحذف المضاف , أي يكون التقدير فمن شهد هلال الشهر,ومنهم من قال إنه بتقدير (فمن شهد مقيماً غير مسافراً) وعليه يكون في الكلام حالاً مقدراً[67].

أخذ الأردبيلي برأي من قال بالظرفية وهو رأي الأغلب , إذ يقول: ((أي حضر في موضع هذا الشهر, غير مسافر بل ولا مريض أيضاً, فـ (الشهر) مفعول فيه كما صرّح به في تفسير القاضي والكشاف ومجمع البيان, فالشهود هو الحضور في البلد))[68]. فأجد أن الأردبيلي أخذ من القولين ما هو أكثر شيوعاً, وترك الآخر على الرغم من أن القاضي صرّح به أيضاً مع الأول , وهذا ما يدل على أنه غير مقبول عند الأردبيلي, إضافة إلى أن اختلاف القولين يترتب عليه إشكال فقهي , فلو جعله مفعولاً به وجب صوم كل من الحاضر والمسافر, وهذا ما يُخالف معنى الآية, ومنه يتضح الحس النحوي لدى الأردبيلي .

وفي قوله تعالى: ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[69], اختلف العلماء في (وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ) فمنهم من قال إن(البرّ) بمعنى البارّ وبهذا يكون البرّ هو نفس من آمن , و منهم من ذهب إلى

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

القول إنّ هناك حذف مضاف والتقدير أما في المبتدأ ويكون (ولكن ذا البرّ), أو في الخبر (ولكن البرّ برّ من آمن) وهو تخريج سيبويه(ت180ه)[70]. رجح الأردبيلي معنى (البرّ) هنا بحذف مضافٍ يقول: ((ليس البرّ ذلك البرّ المعتمد عليه هو برّ من آمن بالله الآية, فهنا المضاف محذوف, وهو أولى من جعل (البرّ) بمعنى البارّ لموافقة (ليس البرّ)))[71], فاختار المعنى المناسب لسوق الآية وجعله الأولى وهو بذلك يوافق ما قال به سيبويه ويضعّف ما ذهب إليه الآخرون.

و في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ ﴾[72], (الموفون) في رفعه أوجه , منها أنه عطف على (من آمن), وإلى هذا ذهب الزمخشري , والثاني أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم الموفون , والثالث أنه عطف على الضمير المستتر في (آمن) ولم يحتج إلى تأكيد الضمير فإن طول الكلام أغنى عن ذلك[73]. وعلى اختلاف هذه الأوجه اختلفت أوجه إعراب (الصابرين) فعلى الوجهين الأول والثاني نصب الصابرين على المدح بإضمار فعل ,وهو بالمعنى معطوف على (من آمن), وعلى الوجه الآخر يكون أما نصب بإضمار فعل أو عطف على (ذوي القربي)[74].

يرى الأردبيلي في (الموفون) أنه خبر لمبتدأ محذوف يقول : ((أي هم الموفون بعهدهم فهو خبر لمبتدأ محذوف, أي الذين ذكروا من أصحاب البر هم الذين يوفون بما عاهدوا الله))[75].وفي إعرابه لـ (الصابرين) يقول : ((قيل منصوب على المدح أي أعني بما ذكرناه الصابرين كما أن الموفون مرفوع بالمدح, ولكن وجود الواو غير مناسب في المنصوب بالمدح والمرفوع به أيضاً لأنهما صفتان في الأصل، ولعدم ما عطفا عليه ظاهراً وكأنه استئناف))[76]. فيُشكل الأردبيلي على القول بالنصب والرفع على المدح في هذا الموضع , و احتمل أن يكون عطفاً على (من آمن) ,يقول: ((ويحتمل أن يكون (الموفون) عطفاً على (من آمن) و (الصابرين) بتقدير برّ الصابرين عطفاً عليه أيضاً, ولكن في الأول حُذف المضاف وأُعرب المضاف إليه إعرابه وفي الثاني أُقيم على حاله كما في ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾[77], بقراءة الجر بتقدير عرض الآخرة))[78]. فلم يستحسن الأردبيلي النصب على المدح, وذهب إلى وجه آخر.

وفي قوله تعالى : ((﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٨٠ ﴾[79], في (لا يحسبنَّ) قراءتين الأولى قراءة حمزة بالتاء (لا تحسبنَّ) والثانية بالياء (لا يحسبنَّ) وهي قراءة الباقين, فعلى القراءة الأولى يكون (الذين) مفعول أول لـ (ولا تحسبنَّ) و (خيراً) الثاني, بحذف والتقدير: لا يبخلن بخل الذين يبخلون ,وعلى قراءة (يحسبنَّ) أما أن يكون الفعل مسنداً إلى ضمير غائب , أو (الذين), فإذا كان مسنداً إلى ضمير يكون (الذين) مفعول أول بحذف مضاف وتتحد بذلك القراءتان,أما إذا كان الفاعل (الذين), فيكون المفعول الأول محذوف لدلالة يبخلون عليه[80].

لم يرتضِ الأردبيلي تخريج العلماء لقراءة (لا يحسبنَّ) بالياء من كون (الذين) هو فاعل , يقول: ((و على قراءة (يحسبنَّ) بالغيبة يحتمل أن كون الفاعل محسبٌ وعاقل ونحو ذلك, وهو ظاهر من السوق أو (الذين) ومفعوله الأول حينئذٍ محذوف أي لا يظنّ الذين يبخلون بخلهم خيراً لهم, هكذا قالوا, وهذا خلاف ما جاء في الكافية من عدم جواز حذف أحد مفعولي باب حسبت, فكأنه محمول على الغالب, أو الحذف الذي يكون نسياً منسياً))[81], فقد جاء في شرح الكافية ((وأمّا حذف أحدهما دون الآخر, فلا شك في قلته, مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبراً, وحذف المبتدأ والخبر, مع القرينة غير قليل, وسبب القلة ههنا, أن المفعولين معاً كاسم واحد, إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة, كما تكرر ذكره, فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة))[82]. فوجد الأردبيلي أن في هذا التخريج حذف لأحد مفعولي حسبت, وهو قليل جداً عند النحاة، و أخذ ذلك عن عالم نحوي وهو الرضي الاستراباذي .

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

تعددت أوجه إعراب العلماء لـ(فأنَّ لله خمسه) في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[83], فذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى القول إن (((فأن لله) مبتدأ خبره محذوف تقديره فحق أو فواجب أن لله خمسه))[84].

وقال الطبرسي الإعراب : ((فأن لله خمسه قيل في فتح (أن) قولان: أحدهما أن تقديره فعلى أن لله خمسه ثم حذف حرف الجر, والآخر أنه عطف على أن الأولى وحذف خبر الأولى لدلالة الكلام عليه وتقديره واعلموا أنما غنمتم من شي يجب قسمته فأعلموا أن لله خمسه))[85]. نقل الأردبيلي ما جاء عند الطبرسي وعلق عليه قائلاً: ((والاحتياج إلى هذا أيضاً غير ظاهر مع عدم ظهور معنى فاء العطف على التقدير الثاني))[86]. فلم يرَ الأردبيلي هذا الوجه لإعراب (فأن لله خمسه) ملائماً لمعنى الآية, إضافة إلى عدم وجود العطف في هذا الموضع.

وعند أبي حيان الأندلسي جاء ((خبر (أن) هو قوله (فأن لله خمسه), و(أن لله) في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف, أي: فالحكم أن لله))[87]. وهذا الإعراب هو الأولى عند الأردبيلي ,إذ نقل ما جاء في الكشاف ونقل بعده ما ذهب إليه أبو حيان وعلق عليه بقوله، ((ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالحكم أن لله الخ, كما قيل , بل هذا أولى، والمجموع [مبتدأ وخبر(فأن لله خمسه)]خبر (أنّ) الأولى))[88]. فهو عنده أولى من قول صاحب الكشاف , وعلى الرغم من أن هذا الرأي هو المستحسن عند الأردبيلي , إلا أنه لم يجد فيه حاجة لتقدير خبر, يقول: ((وما عرفت وجه الاحتياج إلى تقدير الخبر، لمَ لا يجوز كون (فأنّ) من غير تقدير خبر (أنّ) الأولى, ويكون حاصله :أعلموا أن الذي غنمتم فالواجب فيه الخمس))[89]. ومن خلال هذا أجد أن الأردبيلي لم يتخذ من التأويل والتقدير منهجاً يسير عليه في كل المواضع , يفضل الظاهر على التأويل والتكلف في التقدير كلما وجد ذلك ممكناً, مع احتفاظه بالمعنى.

ذكر العلماء وجهين لإعراب (أشد) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[90], أحدهما النصب والآخر الجر , وممن قالوا بذلك الزجاج يقول: ((أشد في موضع خفض ولكنه لا يتصرف؛ لأنه على مثال أفعل, وهو صفته, وإن شئت كان نصباً على وأذكروه أشد ذكراً, وذكراً منصوب على التمييز))[91]. وجاء أيضاً في الكشاف (((أو أشد ذكراً) في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله (كذكركم) كما تقول : كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً, أو في موضع نصب عطف على (آباءكم) بمعنى أو أشد ذكراً من آبائكم على أن ذكراً من فعل المذكور))[92].

ومنهم من قال إنه منصوبٌ معطوفٌ على محل الكاف في (ذكركم) والتقدير: كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً, أو منصوباً بفعل مضمر تقديره أذكروا أو كونوا,أو منصوباً على الحال[93].

أخذ الأردبيلي من كل تلك الأوجه وجهاً واحداً فقط وهو أن أشد ((منصوب عطف على (ذكركم) أي يكون ذكركم كذكر آباءكم أو أشد وأكثر وأعلى ذكراً من ذكر الآباء,ف (ذكراً) تمييز))[94]. أما ما ورد عند العلماء من أوجه أخرى لم يوافقها الأردبيلي وقد ضعفها , يقول في ذلك : ((فكونه مجروراً معطوفاً على الذكر على تقدير جعل الذكر بمعنى الذاكر مجازاً للمبالغة أو على ما أُضيف إليه معنى أو كذكر قوم أشد منكم ذكراً, أو منصوباً عطفاً على (آبائكم) أو على أنه مفعول فعل محذوف مثل واذكروا أو وكونوا، كما ذكره البيضاوي والكشاف ومجمع البيان ضعيف, فأنّ الكلّ تكلف غير محتاج إليه, بل بعضه غير جيد مثل عطفه على (آبائكم)))[95]. فيضعف الأردبيلي ما ورد من تأويلات في كتب التفاسير لإعراب (أشد) مبتعداً عن التكلّف , وحمل الآية على المعنى المتبادر إلى ذهنه.

يذكر الأردبيلي في بعض المواضع الآراء من دون تعليق عليها ويكتفي بعبارات تشير إلى الترجيح أو التضعيف لديه ، ومن ذلك:

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ﴾[96]، عند إعرابه لـ (تنفقون) يقول: ((و (تنفقون) كأنه حال عن فاعل (تيمموا) أي لا تقصدوا الخبيث من المال حال كونكم منفقين منه أو بأن تنفقوا منه, فيكون بياناً لتيمموا ويحتمل أن يكون (منه) متعلقاً بـ(تنفقون) ويكون حالاً عن (الخبيث) وضمير (منه) راجعاً إليه, وفيه تكلف))[97].فاكتفى بعبارة (وفيه تكلّف) من دون تعليق آخر أو بيان , لعله لم يرد الأطناب في ذلك.

عند بيان الأردبيلي لقوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ ﴾[98]، ينقل ما قيل في نفي (لا يستطيعون) ليقول: ((وقيل: المراد نفي السؤال والإلحاف جميعاً, ونقل من كلام العرب مثله, وهذا هو المناسب لو فهم, والمراد ليسوا كغيرهم يسألون الناس إلحافاً لا أنّهم يسألون ولا يلحفون))[99].

وفي قوله تعالى: ﴿ شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[100]، يقول: ((مع أن التنوين فيه قد يكون مشعراً بالتبعيض، ويحتمل التعظيم وقيل الضمير للقرآن وفيه بُعد))[101]. فقد اختلف المفسرون في عود هاء (فيه) , منهم من ذهب إلى القول إنَّ الهاء تعود على القرآن فيكون التأويل (في القرآن شفاء للناس) , و ذهب آخرون إلى القول إنَّ المراد هنا العسل أي في العسل شفاء للناس وهذا ما ذهب إليه الأردبيلي واستبعد التأويل الآخر , و أرى أنه الأولى ,إذ إنَّ (فيه) جاءت في سياق خبر عن الشراب فتكون الهاء من ذكر الشراب أولى من غيره.

و ما ذكره عند بيانه لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾[102] يقول: ((و(كلالة) خبرها أو يورث خبر، أو كان تامّة، وكلالة حال عن ضمير يورث وقيل: يجوز أن يكون المراد الرجل الوارث ويكون يورث من أورث وهو بعيد))[103], ذهب الأردبيلي إلى أن المراد بـ (رجل) هنا الميت و (يورث) صفة فيكون المعنى وان كان الميت يُورث منه, واستبعد أن يكون الرجل الوارث ربما لبعد إرجاع ضمير (له) إلى الوارث .

الخاتمة:

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي :

_ كان الأردبيلي ملماً بكل ما يحيط النص الذي يدرسه وهذا ما أتضح جلياً خلال الدراسة.

_ يورد أقوال العلماء حول التركيب ، تارة يرجح أحدهم على الآخر ،وتارة يرد ويضعف قول ما بصورة وعبارات واضحة، مثل (وهذا باطل) أو (مما لا أعرف له وجه من الصحة) ,(هذا ضعيف) , (بعيد) , أو (فيه تكلف). ولعل هذا يدل على سعة معلوماته النحوية وتمكنه من أدواته حتى أصبح يرد ويعلل ويوضح .

_ ردود الأردبيلي كانت قوية صريحة ,مستندة إلى حجة , فاحتجاجه بأقوال علماء النحو مثل احتجاجه بقول الرضي الاستراباذي ليرد به على ما جاء في كتب التفسير دليل على قوة حجته وسعة إطلاعه.

_ لموقف الأردبيلي من آراء العلماء الأهمية بمكان لأنه كان تجاه النحارير و الأساطين منهم أمثال الزمخشري والبيضاوي والطبرسي وغيرهم.

_ اعتنى الأدربيلي بالمعنى, وفضل أخذ التراكيب على الظاهر في بعض المواضع, مبتعداً عن التقدير والتأويل والتكلف طالما أن الظاهر مناسب للمعنى المراد, و لذلك نجده يخالف أغلب المفسرين لاعتمادهم على التقدير والتكلف.

_ لم يكن مذهبه العقائدي مقيداً له في عدم الرد على علماء مذهبه , فنجده في مواضع يرد على علماء مذهبه مثل الطبرسي, ومواضع أخرى على علماء المذاهب الأخرى.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

الهوامش:

(1)المائدة:6.

(2) ينظر: الكشاف:232, البحر المحيط:453,235/3,الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:660/3, 216/4.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:290/1, أنوار التنزيل: 117/2.

(4)أنوار التنزيل للبيضاوي:117/2.

(5)زبدة البيان:47.

(6) البينة:5.

(7) زبدة البيان:47، ينظر: شرح الرضي على الكافية:285/4.

(8) النساء:26.

(9) زبدة البيان:47، ينظر: تفسير البيضاوي:70/2.

(10) البقرة: 124

(11) ينظر: الكشاف:95/1، تفسير البيضاوي: 104/1.

(12) مجمع البيان للطبرسي:377/1،وينظر :التبيان في أعراب القرآن للعكبري:112.

(13) البحر المحيط :548/1.

(14) زبدةالبيان:76.

(15) المزمل:3,2.

(16) ينظر: معاني القرآن للزجاج:239/5,الكشاف:1150.

(17) ينظر:الكشاف:1150,التبيان للعكبري:760/2.

(18) الكشاف:1150.

(19) المصدر نفسه:1150.

(20) معاني القرآن للأخفش:552.

(21) زبدة البيان:142, وينظر: مجمع البيان:568/10.

(22) الكشاف:1150.

(23) التبيان في إعراب القرآن للعكبري:760/2.

(24) زبدة البيان:142، ينظر: مجمع البيان:377/10.

(25) زبدة البيان:143،142،ينظر:الكشاف:636/4،أنوار التنزيل513/2، كنز العرفان في فقه القرآن:150/1.

(26) البحر المحيط :353/8.

(27)الحج:25.

(28)مجمع البيان:79/7.

(29) زبدة البيان:296.

(30) الكشاف:693.

(31) البقرة:199.

(32) الكشاف:122.

(33) زبدة البيان:355.

(34) المصدر نفسه:355.

(35)ينظر:مجمع البيان:528/2.

(36) البقرة:180.

(37) أنوار التنزيل وأسرار التأويل:123/1.

(38) ينظر:الكشاف:111,البحر المحيط:22/2.

(39) زبدة البيان:593.

(40) البقرة:282.

(41) ينظر: التبيان للعكبري:170/1.

(42) ينظر: مشكل إعراب القران, مكي بن أبي طالب:183/1, الدر المصون:673/2.

(43) أنوار التنزيل:164/1.

(44) زبدة البيان:567.

(45) التبيان في إعراب القرآن, للعكبري:170/1.

(46)المائدة:89.

(47) انوار التنزيل:141/2.

(48) زبدة البيان:631.

(49)المصدر نفسه:632.

(50) انوار التنزيل:142/2.

(51) ينظر: التبيان للعكبري:309/1, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:406/4.

(52) البقرة:185.

(53) أنوار التنزيل وأسرار التأويل:124/1.

(54) زبدة البيان:221.

(55) البحر المحيط:45/2, وينظر: الدر المصون:277/2.

(56) المائدة:6.

(57) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:356/1,شرح الرضي على الكافية الشافية:271/4،مغني اللبيب:88/1.

(58) ينظر: شرح الكافية:270/4, مغني اللبيب:88/1.

(59) آل عمران:52.

(60) ينظر: أسرار العربية، عبدالرحمن الأنباري:143, اللباب في علل البناء والإعراب:356/1,مغني اللبيب:88/1.

(61) النساء:2.

(62) ينظر: التبيان للطوسي:450/3،مجمع البيان،للطبرسي:255/3,البحر المحيط:450/3.

(63) ينظر: الكشاف:280.

(64) زبدة البيان:41, وينظر: أنوار التنزيل:116/2.

(65) البقرة:185.

(66) ينظر: إعراب القرآن للنحاس,287/1, مشكل إعراب القرآن:163/1, الكشاف:113, أنوار التنزيل:125/1.

(67) ينظر: إعراب القرآن,للنحاس:287/1, أنوار التنزيل:125/1, جامع البيان في تفسير القرآن:127/1.

(68) زبدة البيان:222.

(69) البقرة:177.

(70) ينظر: الكتاب:212/1, شرح الكافية الشافية:255/1, البحر المحيط:4/2, الدر المصون:246/2.

(71) زبدة البيان:242.

(72)البقرة:177.

(73) ينظر: الكشاف:113, البحر المحيط:10/2, الدر المصون:250/2.

(74) ينظر: البحر المحيط:10/2, الدر المصون:250/2.

(75) زبدة البيان:244.

(76) المصدر نفسه:245.

(77) الأنفال:67.

(78) زبدة البيان:245.

(79) آل عمران:180.

(80) ينظر: البحر المحيط:113/3, الدر المصون:510،511/3,

(81) زبدة البيان:275،276.

(82) شرح الكافية الشافية:155/4.

(83) الأنفال:41.

(84) الكشاف:413.

(85) مجمع البيان,للطبرسي:418/4.

(86) زبدة البيان:281.

(87) البحر المحيط:494/4.

(88) زبدة البيان:281.

(89) المصدر نفسه:281.

(90) البقرة:200.

(91) معاني القرآن، للزجاج:274/1.

(92) الكشاف:122.

(93) ينظر: مجمع البيان:529/2, أنوار التنزيل:132/1,الدر المصون:339/2.

(94) زبدة البيان:356.

(95) المصدر نفسه:357.

(96) البقرة:267.

(97) زبدة البيان:252.

(98) البقرة:273.

(99) زبدة البيان:262.

(100)النحل:69.

(101) زبدة البيان:808.

(102) النساء:12.

(103) زبدة البيان:820.

المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم

- أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت577ه), تحقيق محمد حسين شمس الدين ,ط1 , دار الكتب العلمية_بيروت ,1418ه_1997م.

-إعراب القرآن ,للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد (ت338ه), تحقيق زهير غازي زاهد, د.ط .

_ أنوار التنزيل وأسرار التأويل , ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت691ه), تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشي, د.ط ,دار إحياء التراث العربي ,بيروت_لبنان.

_البحر المحيط , لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت745ه), تحقيق عادل احمد عبد الموجود, علي محمد معوض و آخرين, ط1 ,دار الكتب العلمية , بيروت-لبنان ,1413ه-1993م.

_التبيان في إعراب القرآن, لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616ه), تحقيق سعد كريم الفقي, ط1 , دار اليقين ,1422ه_2001م.

-جامع البيان في تفسير القرآن , محمد بن عبدالرحمن بن محمد الشيرازي الشافعي(ت905ه), تحقيق عبد الحميد هنداوي ,ط1 , دار الكتب العلمية_بيروت , 1424ه_2004م.

_الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون , السمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت756ه), تحقيق أحمد محمد الخراط ,د.ط , دار القلم –دمشق .

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123

_ زبدة البيان في براهين أحكام القرآن, أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (ت993ه) ,تحقيق رضا الاستادى و علي أكبر زماني ,ط2 ,انتشارات مؤمنين, قم ,1421ه.

- شرح الرضي على الكافية , محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت686ه) ,تحقيق يوسف حسن عمر, ط2, جامعة قان يونس ,بنغازي ,1996م.

_ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل,لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538ه) , تحقيق خليل مأمون شيحا , ط3 , دار المعرفة, بيروت ,1430ه -2009م.

- كنز العرفان في فقه القرآن ,جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري (ت 826ه), تحقيق محمد باقر شيرزاده , د.ط , انتشارات مرتضوي_طهران , 1384ه.

- اللباب في علل البناء والإعراب, لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616ه), تحقيق غازي مختار طليمات ,ط1 ,دار الفكر_دمشق ,1416ه_1995م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن ,لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548ه) ,تحقيق هاشم المحلاتي و فضل الله الطباطبائي , ط2 , دار المعرفة_لبنان ,1408ه_1988م.

- مشكل إعراب القرآن , لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437ه), تحقيق حاتم صالح الضامن, ط1 ,دار الشام ,1424ه_2003م.

- معاني القرآن, لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215ه), تحقيق هدى محمود قراعة, ط1 , مطبعة المدني_القاهرة ,1411ه_1990م.

_معاني القرآن و إعرابه , للزجاج أبي اسحاق إبراهيم بن السري (ت311ه), تحقيق عبد الجليل عبده شلبي, ط1 ,عالم الكتب , 1408ه_1988م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ,جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761ه), تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ,د.ط ,المكتبة العصرية_بيروت ,1411ه_1991م.

Abstract:

This research included the most important grammatical and controversial opinions of some commentators and grammarians in their interpretation of the verses of rulings and studying the extent of the influence of the multiplicity of grammatical opinions on the meaning and thus on the jurisprudential judgment, since the difference in the grammatical judgment changes the meaning, and this research has been concerned with explaining the position of Ardebili (d.993) regarding those opinions between the response to some and the refusal to direct them grammatical The preferring of the opinion of the other and the introduction of its interpretations, in addition to weakening some opinions.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2112-2123